

عنه عن ملائم الاستعارة او عن القدر المشترك بلفظ موضوع
للملازم المستعارة كما يجوز ان يكون مجازا من ملائم تلك الملازم
او القدر المشترك والحكام المصنوع الا ان احد هاتين الحوادث
انه يجوز ذلك في كل تشريح والاخر ان يكون المراد ان لا مانع من
ان يكون التشريح في بعض المواد ذلك وفي بعضها كذلك لكن
يشبهه الا في بفتح الاحتمال الاول واعتبار قسمة ما تحته عن ارادة
الموضوع في الاستعارة بفتح الاحتمال الثاني فان تلك الخلق
الكلام من ان يكون فيه قسمة مانعة او لا تكون فان كان الاصل و
الاحتمال هو احتمال المجاز وان كان الثاني فالاحتمال هو احتمال
الحقيقة فما وجد صحة قوله ويجوز للوجهين قوله مع الاعتصام
بجمل الله قلنا وجد صحة ما غفلنا عنها استعمل الالكلام فاحتمل
عندنا بناء على ذلك انه يجب قسمة و اراد المجاز وان لم يصب قسمة
واراد الحقيقة وان كان في الواقع عنده احد هاتين واشار الى قوله
الاحتمالين بقوله حيث استعمل الجمل للعهد لاختلافه مشايرة العهد
بالجمل في الكون وسيلة الى ربط تشريحه بشئ والقوسية اضافة
الجمل اليه ومع ذلك الاعتصام وهو التمسك بالجمل ترشيفا
اما بما على معناه الموضوع عليه او مستعارة للوثوق بالعهد فان
كانت هاتين الحوادث ان يكون مجازا من ملائم تلك الملازم
بالجمل الوثوق المطلق وبالوثوق المطلق العرشق بالعهد واما
المشترك بين
المصنوع والفقير
فهو من الصفة للاعتصام
المعنى بالفتحة الجمل هو

عنه ان يكون التشريح مجازا من ملائم
كذلك يجوز مستعارة لعدم كون
الترشيف مجازا من ملائم لا لعدم تحققه كما
توجه البعض بل كونه مطلقا عليه كما
معلوم عند السامع منه
حيث تكون حقيقة قسمة الا في قسمة
ويكون مجازا فيها في قسمة منه

وهو المشبهة
وهو المشبهة
وهو المشبهة
وهو المشبهة
وهو المشبهة

واما فانها فان يرد بالوثوق بالجمل الوثوق المطلق فيكون المجاز
على الاول يرتب على الثاني مرتبة بعلاقة الاطلاق والتقييد
ولكن لا ينبغي عليك انه يلزم التكرار بناء على كل من احتمال الاستعارة
والجواز المرسل للوثوق بالعهد فان الاعتصام يستعمل في الوثوق
بالعهد والجمل يستعمل في العهد فبعض المعنى فهو عهد الله
عهد الله الا ان يكتب التجريد والتاكيد فان قلت ان كان الاعتصام
والجمل مجازين فهل يجوز ان يكون كل منهما ترشيفا للاخر قلت
نعم لكن يجوز ان لفظه ملائم للمعنى الاصل للاخر ولا يفتى عليك
ايضا ان التشريح مجرد اللفظ مع عدم شمول تعريف التشريح
بذلك الملازم المشبه بل هو تشريح ضعيف بل هو التجريد انب
قال اولي ابقاء التشريح على حقيقة وعدم التعميم بل بعض
الشاهدين كما قد تأسر على عدم قسمة الاستعارة بالكتابة التي
استنبطه المحقق التقطاراني من كلام الكشاف واثوله ما ذكره
الفاضل الشريفي مؤيدا بكلام الكشاف حيث قال اعلم ان
ترشيع الاستعارة باق على حقيقته فلا يعتد بتغييره وتشبيهه
للاستعارة ولذلك قال صاحب الكشاف في قوله ومع اعتصام
بجمل الله انه يجوز ان يكون استعارة للعهد والاعتصام استعارة
للوثوق بالعهد او ترشيفا الاستعارة للجمل بما يناسب ما وقع
الترشيف سيما للاستعارة انتهي وما ذكره الفاضل التقطاراني

فيه ووعده عام الزمان
توجه كان من اسر اشارت
ان ان ما قد عمو التشريح
يعني كما ان قسمة الاستعارة
هو التشريح وهو غير ترشيف على
حقيقته ووجه على استعارة وادراك
فاسر المعنى على التعميم في كونها
قاسم قسمة لكل منهما ٣٣
الفاضل الشريفي في الكلام في
شرح المفاتيح رتبة
قوله ولذلك اشارة
الى تاكيد كلامه وتأنيده
لحكام الكشاف ٣٣